

Distr.: General  
10 March 2006  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من  
الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم  
المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييم عمل مجلس الأمن أثناء رئاسة المملكة المتحدة للمجلس  
في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقييم تحت إشرافي المباشر  
عقب مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها  
باعتبارهما وثيقتين من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيمير جونز باري



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية للمجلس (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)

عقد مجلس الأمن خلال رئاسة المملكة المتحدة له ٢٩ اجتماعاً، منها مناقشة مفتوحة حول حماية المدنيين في الصراعات المسلحة و ١٤ جلسة مشاورات غير رسمية. واتخذ المجلس عشرة قرارات واعتمد تسعة بيانات رئاسية.

## أفريقيا

### بوروندي

في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦٥٠ (٢٠٠٥) الذي مدد بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وينص القرار على إمكانية نقل أفراد بين عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية شريطة صدور إذن بذلك عن مجلس الأمن ورهنا بموافقة مسبقة من حكومتَي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومن البلدان المعنية المساهمة بقوات. ومن المقرر أن يقدم الأمين العام بحلول ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ تقريراً عن نتائج تقييم مشترك تجريه عملية الأمم المتحدة في بوروندي والسلطات البوروندية عن حجم ودور عملية الأمم المتحدة في بوروندي في المستقبل.

### جمهورية أفريقيا الوسطى

أحاط أعضاء المجلس علماً، من خلال رسائل متبادلة بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بتوصية الأمين العام بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وبرفع رتبة مثله في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ممثل شخصي برتبة أمين عام مساعد.

### كوت ديفوار

استمع أعضاء المجلس في جلسة مشاورات غير رسمية عقدت يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر إلى إحاطة إعلامية قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام الهادي العنابي بشأن تعيين رئيس الوزراء الجديد لكوت ديفوار. وقدم السفير ادامارتيوس

فاسيلاكس، سفير اليونان رئيس لجنة الجزاءات الخاصة بكوت ديفوار إحاطة إلى المجلس عن أعمال تلك اللجنة.

واعتمد المجلس في ٩ كانون الأول/ديسمبر بياناً رئاسياً (S/PRST/2005/60) رحب فيه بتعيين رئيس الوزراء وأكد من جديد وجوب تمتعه بالصلاحيات والموارد المبينة في القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥).

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥) الذي حدد بموجبه لمدة سنة أخرى الأحكام القاضية بفرض جزاءات على كوت ديفوار، وفرض فيه حظراً على صادرات الماس من ذلك البلد.

### جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة قدم خلالها السفير عبد الله بعلي، سفير الجزائر، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية إحاطة إلى المجلس عن أعمال تلك اللجنة، وذلك في إطار الإحاطات التي يقدمها إليه رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن (انظر أدناه).

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦٤٩ (٢٠٠٥) بشأن المليشيات والجماعات المسلحة الأجنبية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد وسّع المجلس بموجب ذلك القرار نطاق تطبيق التدابير المستهدفة المعتمدة أساساً في القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥) ليشمل القادة السياسيين والعسكريين للجماعات المسلحة الذين يعوقون عملية نزع السلاح وذلك اعتباراً من ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وحث القرار حكومة الوحدة الوطنية والانتقال على بذل قصارها لكفالة أمن المدنيين وأكد من جديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمساندة الجهود التي تبذلها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لنزع سلاح المقاتلين الأجانب وباستعمال جميع الوسائل الضرورية، في حدود قدراتها، لحماية المدنيين. كما طلب إلى الأمين العام أن يقوم بالتنسيق الوثيق مع حكومة الوحدة الوطنية والانتقال وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين بموافاة المجلس بحلول ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ باستراتيجية شاملة متكاملة لنزع سلاح المقاتلين الأجانب وإعادة تدويرهم إلى أوطانهم وإعادة توطينهم، تشتمل على جوانب عسكرية وسياسية واقتصادية وجوانب متعلقة بالعدل.

واعتمد المجلس أيضاً في ٢١ كانون الأول/ديسمبر بياناً رئاسياً (S/PRST/2005/66) أشاد فيه بشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية لنجاحه بإجراء استفتاء عام على مشروع

الدستور كما أشاد بالدور الذي لعبته اللجنة الانتخابية المستقلة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

### إريتريا وإثيوبيا

في ٧ كانون الأول/ديسمبر، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام جان - ماري غييهينو إحاطة إلى المجلس بشأن الطلب الإريتري بمغادرة الموظفين الأمريكيين والكنديين والأوروبيين العاملين في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، البعثة في غضون عشرة أيام. واعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2005/59) يدين فيه القرار الإريتري ويطلب إبطاله. واستدعى رئيس المجلس، بطلب من أعضاء المجلس، القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإريتريا لإطلاعهم على موقف المجلس.

وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، عرض الأمين العام على المجلس آخر المستجدات، وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، قدمت الأمانة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام جين هول لوت، خلال مشاورات غير رسمية، إحاطة إلى المجلس بشأن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. ووافق المجلس على اقتراح الأمانة العامة بنقل بعض موظفي البعثة مؤقتاً، لأسباب أمنية، إلى إثيوبيا واعتمد بياناً رئاسياً آخر بهذا المعنى في ١٤ كانون الأول/ديسمبر (S/PRST/2005/62).

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام الهادي العنابي، خلال مشاورات غير رسمية، إحاطة إلى المجلس بشأن الخيارات المتعلقة بمستقبل البعثة. ووافق أعضاء المجلس على ضرورة عدم اتخاذ أي قرار بشأن أي من تلك الخيارات إلى حين تلقي تقرير الأمين العام المطلوب منه بموجب القرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥) والمقرر تقديمه في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

### منطقة البحيرات الكبرى

في ٦ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة علنية بشأن التقرير المتعلق بالبعثة التي أوفدها إلى أفريقيا الوسطى في الفترة من ٤ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (S/2005/716). وأيد أعضاء المجلس توصيات البعثة وأكدوا أهمية العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأكدوا من جديد التزام المجتمع الدولي المستمر تجاه بوروندي. وشارك ممثلو كل من بوروندي ورواندا وأوغندا في المناقشة العامة.

وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، أحاط أعضاء المجلس علماً، من خلال رسائل متبادلة بين رئيس مجلس الأمن والأمنين العام، بعزم الأمين العام على تمديد ولاية ممثله الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى لغاية ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦

### غينيا - بيساو

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، استمع أعضاء المجلس، خلال مشاورات غير رسمية، إلى إحاطة قدمها ممثل الأمين العام السيد جاو بيرناردو هوثوانا عن الحالة في غينيا - بيساو، عرض فيها خلاصة عن آخر التطورات التي حدثت في البلد وأكد أهمية استمرار المساعدة الدولية. ووافق أعضاء المجلس على إصدار بيان صحفي يحث جميع الأطراف على مواصلة التزامها بسيادة القانون والتعهد بالعمل على توطيد العملية الديمقراطية. ووافق أعضاء المجلس على إعادة النظر في ولاية مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في غينيا بيساو وتمديد ولايته لمدة سنة.

### ليبيريا

في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، استمع أعضاء المجلس، خلال مشاورات غير رسمية، إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لشؤون ليبيريا، آلان دووس عقب الانتخابات التي جرت مؤخراً والتي فازت بها إلين جونسون - سيرليف بمنصب رئيس جمهورية ليبيريا. وفي جلسة المشاورات ذاتها، استعرض أعضاء المجلس الجزاءات المفروضة على ليبيريا واستمعوا إلى إحاطة إعلامية من السفارة إلين مارغريتا لوي، سفيرة الدانمرك، رئيسة لجنة الجزاءات الخاصة بليبيريا.

وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦٤٧ (٢٠٠٥) الذي جدد بموجبه حظر توريد الأسلحة وحظر السفر المفروضين على ليبيريا لمدة سنة واحدة، والجزاءات المفروضة بخصوص الأخشاب والألماس لمدة ستة أشهر، ووافق على استعراض الجزاءات عندما تصادق الحكومة الجديدة في ليبيريا على أن الشروط اللازمة لرفع الجزاءات قد استوفيت.

### سيراليون

في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، قدم الممثل الخاص للأمين العام لشؤون سيراليون دودي مواكاواغو إحاطة إلى المجلس في جلسة علنية عُقدت قبل بضعة أيام من انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وعرض الممثل الخاص صورة وصفية لتاريخ البعثة من عام ١٩٩٩ وحتى اختتامها بنجاح وبيّن أوجه الابتكار في أساليب عمل البعثة التي يمكن اتخاذها

كنماذج تُحتذى في عمليات حفظ السلام الأخرى التي تقوم بها الأمم المتحدة: ومنها التعاون مع سائر بعثات الأمم المتحدة في المنطقة، وإدارة الحكم المتكاملة والقضايا الإنمائية، والمعايير المرجعية الواضحة التي وضعت لإنهاء عمل البعثة تدريجياً.

وهناً أعضاء المجلس الممثل الخاص للأمين العام وأسلافه وموظفي الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وأعربوا عن أملهم في أن يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل الجديد في سيراليون دعم الجهود التي تبذلها حكومة سيراليون لتوطيد دعائم السلام في ذلك البلد وفي أن تكون سيراليون من أوائل المرشحين للجنة بناء السلام. وقد تم اعتماد بيان رئاسي بهذا الشأن (S/PRST/2005/63).

كما قدم الممثل الخاص للأمين العام إحاطة إلى البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وذلك في جلسة خاصة عقدها المجلس في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وأعرب عن شكره للدعم الذي تقدمه تلك البلدان.

### الصومال

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وفي إطار الإحاطات التي يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن إليه قدم السفير لاورو باخا سفير الفلبين رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال إحاطة إلى أعضاء المجلس عن الزيارة التي قام بها إلى المنطقة وعن أعمال اللجنة.

### السودان

في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة قدم خلالها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو - أوكامبو إحاطة إلى المجلس وعرض تقريره الثاني المقدم بموجب القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) عن التحقيقات في الحالة السائدة في دارفور. وفي أعقاب جلسة الإحاطة هذه مباشرة عقدت جلسة خاصة أبدى فيها أعضاء المجلس تعليقاتهم على التقرير وأثاروا أسئلة بشأنه. وبناء على موافقة أعضاء المجلس، ظل وفد السودان حاضراً في القاعة لكنه لم يشارك في الجلسة.

وأشار أعضاء المجلس خلال تبادل الآراء الذي أعقب ذلك بين أعضاء المجلس والمدعي العام إلى أن المسؤولية الرئيسية عن ضمان وضع حد للفظائع التي تحدث ومنع تكرارها ووضع حد لحالة الإفلات من العقاب في دارفور إنما تقع على عاتق حكومة السودان التي عليها التزام بالتعاون التام مع المحكمة. وقد كانت بداية ذلك التعاون موضع ترحيب ولكن الحاجة تدعو إلى مواصلة التعاون ويلزم أن يشتمل على وجه الخصوص على

إجراء مقابلات مع شهود من حكومة السودان. وسوف يُراقب المجلس عن كثب التقدم المحرز، بما في ذلك توقيع اتفاق التعاون بين الاتحاد الأفريقي والمحكمة الجنائية الدولية.

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦٥١ (٢٠٠٥) الذي حدد بموجبه ولاية فريق الخبراء المعني بالسودان لغاية ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦. وفي اليوم نفسه، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2005/67) رحب فيه باستئناف مباحثات أبوجا بشأن دارفور ودعا جميع الأطراف إلى التوصل، دون مزيد من التأخير، إلى اتفاق سلام كامل وأعرب عن قلقه إزاء استمرار أعمال العنف وأكد من جديد تصميمه على استخدام التدابير الحالية استخداماً كاملاً وأعرب عن امتنانه للدور الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في دارفور وناشد المانحين مواصلة دعمهم للبعثة الأفريقية في السودان.

## آسيا

### العراق

في ٥ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع رئيس مجلس الأمن مع الرئيس التنفيذي بالنيابة للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش ديميتريوس بيريكوس للحصول منه على آخر المستجدات بشأن الأعمال التي قامت بها اللجنة مؤخراً. واستمع أعضاء المجلس في جلسة مشاورات عقدت في ٧ كانون الأول/ديسمبر إلى إحاطة من الرئيس التنفيذي بالنيابة بشأن أنشطة اللجنة خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة قدم خلالها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إبراهيم غامري إلى المجلس إحاطة عن أنشطة الأمم المتحدة في العراق وعن التطورات التي حدثت خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وقدم السفير جون بولتون، سفير الولايات المتحدة الأمريكية، التقرير الفصلي المستكمل عن أنشطة القوة المتعددة الجنسيات. وشارك السفير سمير صميدعي سفير العراق في الجلسة وقدم خلالها إلى المجلس إحاطة عن التطورات التي حدثت في العراق خلال الأشهر الثلاثة الماضية وعن التحديات القادمة. وتابع المجلس مناقشاته في مشاورات غير رسمية جرت في أعقاب جلسة الإحاطة المفتوحة.

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، وافق أعضاء المجلس على إصدار بيان صحفي يرحب بالانتخابات العراقية التي جرت في اليوم السابق.

## الحالة بين العراق والكويت

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، استمع أعضاء المجلس، في جلسة مشاورات غير رسمية، إلى إحاطة من السفير يولي فورتنسوف، المنسق الرفيع المستوى التابع للأمم العام الموكله إليه مهمة التحقيق في مصير الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة وفي الممتلكات الكويتية المسروقة. ووافق أعضاء المجلس على إصدار بيان صحفي يرحب بزيادة تعاون حكومة العراق في حل القضايا المعلقة ولكن يلاحظ بأسف بطء وتيرة التقدم صوب العثور على مكان المحفوظات الوطنية الكويتية وتقرير مصير المفقودين. وكرر أعضاء المجلس إدانتهم لانتهاكات حقوق الإنسان من قِبل النظام العراقي السابق وأعربوا عن مواساتهم لأسر المفقودين.

## الحالة في الشرق الأوسط

### لبنان

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2005/61)، أدان فيه التفجير الإرهابي الذي أودى بحياة عضو البرلمان اللبناني والمحرر والصحفي جبران تويني وثلاثة أشخاص آخرين. وكرر المجلس قلقه إزاء تأثير الاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية الأخرى في لبنان والمتمثل في زعزعة الاستقرار؛ وأعرب عن استعداده لأن ينظر في الاستجابة لأي طلب للمساعدة من حكومة لبنان في تقديم جميع المسؤولين عن هذا الاغتيال وما سبقه من اغتيالات إلى العدالة. وكرر دعوته إلى الاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي.

## لجنة التحقيق الدولية المستقلة

في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، قدم ديتليف ميليس، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي تحقق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري تقريره الثاني (S/2005/775، المرفق) في جلسة علنية للمجلس. وأوصى بتمديد ولاية اللجنة لمدة ستة أشهر أخرى، حسبما جاء في الرسالة المؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ الموجهة من رئيس وزراء لبنان فؤاد سنيورا إلى الأمين العام (S/2005/762، المرفق)، كما أدلى ببيان أمام المجلس سفير الجمهورية العربية السورية فيصل مقداد والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان، إبراهيم عساف.

وواصل أعضاء المجلس مناقشتهم لهذه المسألة في جلسة مشاورات غير رسمية حضرها السيد ميليس والأمين العام. وكرر أعضاء المجلس دعمهم للعمل الذي تضطلع به اللجنة؛

وأيدوا تمديد ولايتها لمدة ستة أشهر أخرى؛ ووافقوا على استحقاق النظر في الطلبات اللبنانية الحصول على مساعدة دولية إضافية، الوارد في الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر الموجهة من رئيس الوزراء إلى الأمين العام.

وناقش المجلس في المشاورات غير الرسمية التي عقدها في يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر مشروع قرار يمدد بموجبه ولاية اللجنة لفترة أولية مدتها ستة أشهر ويتناول الطلبات اللبنانية الحصول على مساعدة دولية إضافية. وشمل مشروع القرار أيضا مستوى التعاون الذي عرضته حكومة الجمهورية العربية السورية على اللجنة. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع مشروع القرار بوصفه القرار ١٦٤٤ (٢٠٠٥).

### قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، استمع أعضاء المجلس في جلسة مشاورات غير رسمية إلى إحاطة عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك قدمها إليه الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام الهادي العنابي. ووصف الحالة في منطقة العمليات بأنها هادئة لكنها مشوبة بالتوتر وشدد على ضرورة معالجة عملية السلام في الشرق الأوسط من جميع جوانبها، وهي نقطة ردها أعضاء المجلس. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٦٤٨ (٢٠٠٥) الذي مدد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، كما اعتمد بياناً رئاسياً مرافقاً (S/PRST/2005/65).

### الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية

في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة استمع خلالها إلى إحاطة قدمها إليه وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إبراهيم غامبري عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. ودعا وكيل الأمين العام الأطراف إلى العودة إلى الهدوء وذكرهم بالتزاماتهم بموجب خريطة الطريق. وقدم إلى المجلس أحدث المعلومات عن الأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية الفلسطينية وعن الحالة الاقتصادية، بما في ذلك نتائج اجتماع لجنة الاتصال المخصصة. وأفاد أن انتهاكات الخط الأزرق لا تزال مستمرة وكرر القول إن ارتكاب انتهاك واحد لا يبرر انتهاكا آخر. وفي أثناء المشاورات، ناقش أعضاء المجلس الحاجة إلى تنفيذ الاتفاق المتعلق بالتنقل وإمكانية الوصول، والتزامات إسرائيل والسلطة الفلسطينية، والأعمال التحضيرية للانتخابات الفلسطينية المقبلة.

## أوروبا

### قبرص

في ٧ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات غير رسمية استمع خلالها إلى إحاطة عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص قدمها إليه الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام الهادي العنابي. وعرض الأمين العام المساعد آخر تقرير قدمه الأمين العام (S/2005/743 و Corr.1) وأوجز العناصر الرئيسية الواردة فيه وأشار إلى توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة بتشكيلها الحالي لمدة ستة أشهر أخرى. ووافق أعضاء المجلس بصورة عامة على تقييم الأمين العام بأن الحالة في الجزيرة لا تزال هادئة ومستقرة وأيدوا العمل الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وأيد جميع أعضاء المجلس توصية الأمين العام بتمديد ولاية القوة لغاية ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. واعتمد المجلس بالإجماع مشروع قرار بهذا المعنى في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، بوصفه القرار ١٦٤٢ (٢٠٠٥).

### مسائل أخرى

#### التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة الأعمال الإرهابية

أجرى المجلس استعراضا شاملا للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفق ما نص عليه القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، وذلك في جلسة مشاورات غير رسمية عقدها يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر. واستندت المناقشات التي أجراها المجلس إلى التقرير الذي أعدته لجنة مكافحة الإرهاب وقدمته إلى المجلس رئيسة اللجنة رفق رسالتها المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر (S/2005/800). وبعد أن ناقش المجلس التقرير، أيد الاستنتاجات التي خلص إليها واعتمد في ٢١ كانون الأول/ديسمبر بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/64) بشأن نتائج الاستعراض.

#### أفريقيا: الشؤون الإنسانية

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة استمع خلالها إلى إحاطة عن القضايا الإنسانية في أفريقيا قدمها إليه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية جان إيغلاند. وقدم وصفا للأزمة الإنسانية في دارفور وتشاد والأثر المترتب على الأعمال التي يقوم بها جيش الرب للمقاومة في شمالي أوغندا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان في الحالة الإنسانية في تلك المناطق، كما وصف الحالة الإنسانية التي تزداد سوءا بشكل ملحوظ في زمبابوي. وأكد وكيل الأمين العام الصلة بين الأزمات الإنسانية

والأمن والسلام، ودعا المجلس إلى اتخاذ إجراء حيال ذلك. وشاطره أعضاء المجلس ما يساوره من قلق وشددوا على ضرورة تخفيف المعاناة الإنسانية بوسائل منها كفالة تحسين حماية المدنيين وإيصال المساعدة الإنسانية إليهم دون عوائق.

### حماية المدنيين في الصراعات المسلحة

في ٩ كانون الأول/ديسمبر، أجرى المجلس مناقشة عامة مفتوحة حول مسألة حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وقدم كل من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائب رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية خلالها إلى المجلس جاك فوستر إحاطة بهذا الشأن وأدلى أعضاء المجلس ببيانات (تحدث ممثل المملكة المتحدة أيضا باسم الاتحاد الأوروبي) كما تحدث ممثلو ٢٠ دولة أخرى. وتشمل المواضيع الرئيسية التي انبثقت عن المناقشة العامة ما يلي: ضرورة منع نشوب صراعات مسلحة ومعالجة أسبابها الجذرية؛ ودور بعثات حفظ السلام والمنظمات الإقليمية في توفير الحماية؛ والتحديات التي تواجه في أثناء معالجة العنف الجنسي ووضع حد للإفلات من العقاب.

### المحكمتان الدوليتان

عقد مجلس الأمن في ١٥ كانون الأول/ديسمبر جلسة مفتوحة استمع خلالها إلى بيانات أدلى بها كل من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة القاضي فوستو بوكار ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا القاضي إيريك موزي والمدعية العامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة كارلا دل بونتي والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا حسن جالو). وأبدت تعليقات وأثيرت أسئلة من قبل أعضاء مجلس الأمن، وأبدت تعليقات من جانب وفود رواندا، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك. وفي معرض التعليقات التي أبدتها أعضاء المجلس: حثوا المحكمتين على مواصلة متابعة استراتيجيات الإنجاز؛ وأشاروا إلى أن نقل المتهم انتي غوتوفينا إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يمثل خطوة هامة وإلى أن هناك حاجة مستمرة للتعاون الكامل من جانب دول المنطقة لكفالة نقل المتهمين المتبقين بما فيها كراديتش وملاديتش إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وكابوغا إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

### لجنة بناء السلام

في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥) الذي نفذ بموجبه، وهو يعمل بالاتساق مع الجمعية العامة، القرار الذي اتخذته مؤتمر القمة العالمي المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لإنشاء لجنة لبناء السلام. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر أيضا، اتخذ المجلس القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥) الذي قرر فيه أن يكون الأعضاء الدائمون في المجلس المدرجة

أسماءهم في المادة ٢٣ (١) من ميثاق الأمم المتحدة أعضاء في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام وأن ينتخب المجلس سنوياً، إضافة إلى ذلك، عضوين غير دائمين من أعضاء المجلس للاشتراك في اللجنة التنظيمية.

### جمهورية إيران الإسلامية

في ٩ كانون الأول/ديسمبر، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان صحفي نيابة عن المجلس أدان فيه الملاحظات التي أدلى بها رئيس جمهورية إيران الإسلامية الرئيس محمود أمحمدي بنجاد بشأن إسرائيل وإنكار محرقة اليهود. وأكد البيان من جديد أنه يتعين على جميع الأعضاء، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، الامتناع عن التهديد بالقوة أو استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة. كما أيد المجلس في بيانه البيان الذي أصدره الأمين العام بشأن هذه المسألة.

### الهيئات الفرعية

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس جلسة مفتوحة للاستماع إلى إحاطات من قبل الممثلين الدائمين الخمسة الذين انتهت عضويتهم في المجلس، وذلك بصفتهم رؤساء للهيئات الفرعية التابعة للمجلس.

قدم السفير لاورو باخا، سفير الفلبين تقريراً شفويًا عن أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، وعرض تقرير الفريق العامل المنشأة عملاً بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) بشأن الإرهاب (S/2005/789).

قدم السفير رونالدو ساردنبرغ، سفير البرازيل، تقريراً شفويًا عن أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون.

قدم السفير ميهني إيوان موتوك، سفير رومانيا، تقريراً شفويًا عن رئاسته للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣) (بشأن العراق) واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (عدم الانتشار).

عرض السفير عبد الله بعلي، سفير الجزائر، الاستنتاجات المتعلقة باللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

قدم ممثل بنين تقريراً شفويًا عن رئاسة السفير سيمون إيدوهو للفريق العامل المخصص بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.